Jerash for Research and Studies Journal مجلة جرش للبحوث والدراسات

Volume 22 | Issue 1 Article 17

2021

The Positive Impact of King Abdullah of Jordan's Speeches during the Arab Spring and the Political Role of Jordanian Parliament (2011-2013)

Jamal Hussein
Ahliyya Amman University, Jordan, Dr.jamaltmh25@gmail.com

Ahmad Al-Balasi
Ahliyya Amman University, Jordan, Ahmed_balasi@hotmail.com

Follow this and additional works at: https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu

Part of the Arts and Humanities Commons, and the Social and Behavioral Sciences Commons

Recommended Citation

Hussein, Jamal and Al-Balasi, Ahmad (2021) "The Positive Impact of King Abdullah of Jordan's Speeches during the Arab Spring and the Political Role of Jordanian Parliament (2011-2013)," *Jerash for Research and Studies Journal مجلة جرش للبحوث والدراسات*: Vol. 22 : Iss. 1 , Article 17.
Available at: https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu/vol22/iss1/17

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Jerash for Research and Studies Journal مجلة جرش للبحوث والدراسات by an authorized editor. The journal is hosted on Digital Commons, an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aaru.edu.jo, marah@aaru.edu.jo, u.murad@aaru.edu.jo.

The Positive Impact of King Abdullah of Jordan's Speeches during the Arab Spring and the Political Role of Jordanian Parliament (2011-2013)

Cover Page Footnote

جميع الحقوق محفوظة لجامعة جرش 2021. أستاذ مساعد، قسم العلوم الاجتماعية والإنسانية، كلية الآداب والعلوم، جامعة عمان الأهلية، الأردن. Email: Dr.jamaltmh25@gmail.com
أستاذ مساعد، قسم العلوم الاجتماعية والإنسانية، كلية الآداب والعلوم، جامعة عمان الأهلية، الأردن. Email: Ahmed_balasi@hotmail.com

This article is available in Jerash for Research and Studies Journal مجلة جرش للبحوث والدراسات:
https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu/vol22/iss1/17

مجلة جرش للبحوث والدراسات المجلد 22 العدد 1، 2021، ص ص 485 - 508

الأثر الإيجابي لخطاب العرش السامي في ما سمي بالربيع العربي والدور السياسي لمجلس الأمة الأردني في الأعوام 2011-2013

جمال طه حسين* وأحمد يوسف البلاصي**

تاريخ الاستلام 2020/1/7 تاريخ القبول 2020/4/5

ملخص

تهدف هذه الدراسة التعرف على الأثر الايجابي لخطاب العرش السامي في ظل الربيع العربي خلال الفترة 2011-2013 وعلى دور مجلس الأمة الأردني في الإصلاح السياسي خلال فترة شهدت تحولات في المنطقة العربية نتيجة أحداث ما سمي بالربيع العربي.

وقد انتهت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات: منها أن الأردن حاول ويحاول أن يسير بخطوات ثابتة نحو الإصلاح السياسي، وتفعيل الديمقراطية، ومؤسسات المجتمع المدني، وتنشيط الحركة الحزبية، إلا أن هذه المحاولات لم ترق إلى المستوى المطلوب كما أرادها جلالة الملك في خطاباته.

كما خرجت الدراسة بعدد من التوصيات منها ضرورة تطوير وتقوية مجلس النواب الأردني دستوريا، بتوسيع حجم صلاحياته، وذلك من خلال إصلاح وتطوير قانون انتخابي عصري يتناسب والتطورات التي تشهدها المنطقة نتيجة للربيع العربي، ليفرز بالتالي مجلسا سياسيا فاعلا، ممثلا لكافة الأطياف السياسية والحزبية في المملكة، يكون قادرا على تطوير العمل السياسي في الأردن.

الكلمات المفتاحية: خطاب الملك، مجلس الأمة، مجلس الأعيان، الربيع العربي، حقوق الإنسان، الديموقراطية.

© جميع الحقوق محفوظة لجامعة جرش 2021.

* أستاذ مساعد، قسم العلوم الاجتماعية والإنسانية، كلية الآداب والعلوم، جامعة عمان الأهلية، الأردن.
Email: Dr.jamaltmh25@gmail.com

** أستاذ مساعد، قسم العلوم الاجتماعية والإنسانية، كلية الآداب والعلوم، جامعة عمان الأهلية، الأردن.
Email: Ahmed_balasi@hotmail.com

Published by Arab Journals Platform, 2021

The Positive Impact of King Abdullah of Jordan's Speeches during the Arab Spring and the Political Role of Jordanian Parliament (2011-2013)

Jamal Taha Hussein and **Ahmad Yousef Al-Balasi**, *Assistant Prof., Faculty of Arts and Science, Ahliyya Amman University, Jordan.*

Abstract

The study aims to examine the positive role of King Abdullah of Jordan's speeches during the Arab Spring (2011-2013) and the role of Jordanian Parliament in political reforms during the same period.

The study concluded that Jordan enacted a number of political reforms, sought to introduce further democratic changes, and encouraged the establishment of civil society institutions and political parties. The study made a number of recommendations such as the importance of the constitutional empowerment of parliament by increasing the scope of its powers through a modern election law that would contribute to the advancement of political life in Jordan.

Keywords: Kings speech, Parliament, The senate, Arab spring revolution, Human rights, Democracy.

المقدمة:

انطلاقاً من الأهمية الكبيرة للخطاب المسؤول للسلطة العليا في حياة الأمم والمجتمعات ونهوضها، فقد حظي مضمون الخطابات بأهمية متزايدة في العصر الحديث من قبل الحكام والقادة، ليس فقط على المستوى المحلي الخاص بالحدود الجغرافية والمجتمعية التي قد يُظن أن الخطاب موجه إليه بالأساس، بل على المستوى الدولي أيضاً، وذلك بسبب التأثيرات الديناميكية للأحداث الدولية على مختلف الدول والمجتمعات.

وتعتبر المملكة الأردنية الهاشمية النموذج الأمثل الذي يعتمد نظامه السياسي على تعاون وتوازن السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، كما يعتمد على ركنين أساسيين-وفق لما أقره الدستور- والسلطة التنفيذية والتي تتكون من الملك ومجلس الوزراء؛ والسلطة التشريعية التي تناط بمجلس الأمة والملك، مع وجوب التعاون والتنسيق المتبادل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.

منح الدستور جلالة الملك حق دعوة مجلس الامة إلى الانعقاد وافتتاحه وتأجيله وفضه،كما منح السلطة التشريعية حق الرقابة على السلطة التنفيذية،كالأعمال التشريعية والسياسية وطرح الثقة في الوزراء،والرقابة الحكومية كتوجيه الأسئلة للوزراء. (الروابدة، 1992، 34) وعلى ضوء ذلك فان للسلطة التشريعية دورا أساسيا في تسيير أعمال الحكومات، وذلك من خلال سن القوانين لغايات الإصلاح السياسي في البلاد.

وبناء على ذلك فان السلطة التشريعية تلعب دورا أساسيا في تسيير أعمال الحكومات وذلك من خلال سن القوانين لغايات الإصلاح السياسي في البلاد.

ويمكن تعريف الإصلاح السياسي من منظوره العملي والواقعي بأنه: عملية بناء عقلية وثقافية جديدة قائمةعلى النظرة النقدية والمنطقية والموضوعية في التحليل، والتكيف مع أنماط الحياة الجديدة المراعية للقيم والاساليب الديموقراطية في التعامل ما بين الفرد والمجتمع والفرد وعلاقته بالدولة وترسيخ المشاركة السياسية في صنع القرار (الطويل، 2005).

أما العوامل الدافعة إلى الإصلاح السياسي فهي الرغبة في تحقيق الأمن والاستقرار الداخلي وهو ما يتطلب إصلاح البنية السياسية والمؤسساتية وتحفيز جهود المشاركة السياسية وحرية الراي والتعبير، والرغبة في رفع مستوى المعيشة ومحاربة الفقر والبطالة وتحقيق وحدة النسيج الاجتماعي، وحماية مصالح الاقليات العرقية والدينية، والرغبة في التكيف مع المتغيرات الدولية والإقليمية خاصة بعد أحداث الربيع العربي. (طبيشات، 2005).

مشكلة الدراسة:

وتكمن مشكلة البحث في "دور مجلس الأمة الأردني في عملية الإصلاح السياسي في ظل الربيع العربي، من خلال توجهات جلالة الملك عبدالله الثاني"، الذي اتخذ الديمقراطية كنهج أساسي في الإصلاح المنشود، الأمر الذي أثار تساؤلات عن أداء هذا المجلس، ومنها مدى قدرته على القيام بدور فاعل في الإصلاح السياسي، والاقتصادي والاجتماعي المنشود في زمن الربيع العربي.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- بيان ماهية الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يعتبر هدف الحكومات الأردنية في ظل الربيع العربي.

- إبراز مهام مجلس الأمة في عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي في ظل الربيع العربي ومدى قدرته على ذلك.
- بيان المعوقات التي تحول دون أداء مجلس الامة الأردني دوره المناط به في الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة من خلال:

1. التعرف على دور مجلس الأمة في ظل الربيع العربي والإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يقوم بها، وأهمية البرلمان نفسة كونه ركنا من أركان النظام السياسي الاردني، من خلال الظروف الحالية التي عاشها الوطن في ظل الربيع العربي، والمطالبة الشعبية في محاربة الفساد والمحسوبية وتردي الأوظاع المعيشية للمواطنين.
2. التعرف على الدور الذي يمارسه بعض أعضاء مجلس الأمة في استغلال وتسيير الحكومات من أجل مصالحهم الذاتية ومصالح عشائرهم بدلا من وضع مصلحة البلاد فوق كل اعتبار.
3. القاء الضوء على المعارضة على اختلاف أشكالها الحزبية والشعبية لعدد من القضايا ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بالمجالس النيابية كالمطالبة بإجراء انتخابات مباشرة، وقانون الصوت الواحد.
4. تتناول هذه الدراسة مجلس النواب الذي يعتبر ممثلا للشعب أمام السلطة التنفيذية، وهذا التمثيل يجب أن ينطلق من المصلحة العامة للشعب، لا من المصلحة النفعية الشخصية لفئة ومنطقة دون أخرى.
5. تبحث الدراسة أهمية البرلمان، ودوره في الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ظل أحداث الربيع العربي.

أسئلة الدراسة وفرضياتها:

تقوم هذه الدراسة على فرضية أساسية مفادها أن النظام البرلماني له دورا هام في الأنظمة السياسية الديمقراطية، ودور كبير في عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وبناءً على ذلك فن الدراسة تحاول الاجابة على التساؤلات التالية:

المبحث الأول: ما هي الإصلاحات السياسية التي تعتبر هدفاً لمجلس الأمة الاردني في ظل الربيع العربي؟

المبحث الثاني: ما هي الأدوار التي يقوم بها مجلس الامة الاردني ليتسنى له المشاركة في عملية الاصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي؟

المبحث الثالث:ما هي المعوقات التي تحول دون مساهمة مجلس الأمة الاردني في القيام بالاصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي في ظل الربيع العربي؟

مصطلحات الدراسة:

1. مجلس الأمة:- يعرف وفق الدستور الاردني بأنه عبارة عن هيئة ثنائية المجلس(أعيان ونواب) يتم تعيين الأعيان من قبل جلالة الملك ويبلغ عددهم نصف أعضاء مجلس النواب، أما مجلس النواب يتم انتخاب أعضائه من قبل مواطني الدولة ويقوم في الأساس بالوظيفة التشريعية لسن القوانين والرقابة على السلطة التنفيذية ومناقشة القضايا العامة وفق قواعد الدستور، ويبلغ عدد اعضاء مجلس النواب السابع عشر مائة وخمسون عضواً. (النظام الداخلي، 1996)
2. الإصلاح السياسي:- هو عملية تعديل وتطوير جذري في شكل الحكم والعلاقات السياسية والاجتماعية داخل الدولة في إطار النظام القائم وبالوسائل المتاحة. (العطين، 2006، 44)
3. الربيع العربي:- "أن الثورة فعل جماهيري شامل، فحين تتأزم الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتصبح أحوال الناس لا تطاق، وعندما تتباعد الشقة ما بين الحكام والجماهير وتغيب وسائل التعبير السلمي عن المطالب لا تجد الجماهير أمامها إلا التحرك لتغيير الأوضاع تغييراً جذرياً". (ابراش، 2012).

حدود الدراسة:

تتمثل حدود هذه الدراسة فيما يلي:

1. الحدود الزمانية: تغطي هذه الدراسة الفترة الواقعة بين الأعوام التالية (2011 – 2013) حيث أن هذه الدراسة تعتبر بداية الربيع العربي في المنطقة الذي أدى إلى حدوث تغيرات وتطورات سياسية واقتصادية واجتماعية وصفت بأنها تغيرات حقيقية.
2. الحدود الجغرافية: تغطي هذه الدراسة حدود المملكة الاردنية الهاشمية.
3. الحدود البشرية: تغطي هذه الدراسة أعضاء مجلس الأمة الأردني في الحدود الزمانية المذكورة سابقاً.

Jerash for Research and Studies Journal ???? ??? ?????? ?????????, Vol. 22 [2021], Iss. 1, Art. 17

منهجية البحث:

استخدم الباحث في دراسته هذه، المنهج الوصفي التحليلي، لكونه منهجا يلائم هذه الدراسة مستندا إلى الأساسي وهو المنهج الوظيفي الذي يفسر ويحلل خطابات جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين ويحلل ويقارن وظائف مجلس الأمة الأردني في الإصلاح السياسي في ظل التحولات السياسية العربية في مرحلة ما يسمى بالربيع العربي وبالتالي الوصول إلى المنجزات والإخفاقات وفقا لهذه الخطابات.

الدراسات السابقة:

دراسة أمين مشابقة (2000م) والموسومة بـ: "التحول الديمقراطي في الأردن" (ندوة).[1] حيث هدفت هذه الدراسة لتناول تطور الحياة النيابية في الأردن والتركيز عن الميثاق الوطني الأردني الثاني، والهدف الذي جاء من أجله، وقد استخدم الباحث المنهج التاريخي والمنهج التحليلي لمناسبتهما لأغراض الدراسة، وهدفت هذه الدراسة إبراز الدور الذي لعبه البرلمان الأردني في إلغاء وتعديل بعض القوانين التي أسهمت في دفع عجلة التنمية والإصلاح السياسي وإطلاق الحريات العامة. وقد توصل الباحث إلى الإستنتاجات التالية: أن الحياة النيابية في الأردن تشهد تطورا ملحوظا بسبب الحراك السياسي، كما أن للبرلمان الأردني دوراً بارزاً في إلغاء وتعديل بعض القوانين التي أسهمت في دفع عجلة التنمية والإصلاح السياسي وإطلاق الحريات العامة. وقد أوصى الباحث بضرورة إجراء عدد من الدراسات توضح العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

وهناك دراسة العزام، (2003) والموسومة بـ: "اتجاهات الأردنيين نحو الأحزاب السياسية".[2] هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن دور الأحزاب السياسية في عملية التنمية السياسية وعن المعوقات والعقبات التي تعترض طريقها في هذه العملية، كما تهدف إلى التعرف على طبيعة واتجاهات الأردنيين نحو الأحزاب السياسية الأردنية،وما إذا كانت هذه الاتجاهات تتأثر بالخصائص الديموغرافية (العمر، الجنس، المستوى التعليمي، مكان الإقامة، الدخل الشهري والوظيفة)، وذلك من خلال استخدام عينة عشوائية من محافظة إربد مكونة من (3300) حالة. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفى التحليلي من خلال تطبيق الاستبانة على أفراد عينة الدراسة.

وقد توصل الباحث إلى الاستنتاجات التالية: أن اتجاهات أفراد العينة نحو الأحزاب السياسية سلبية بشكل عام، وأن الاحزاب السياسية كانت قاصرة على لعب دور إيجابي في عملية التنمية السياسية، ولم تنجح في بناء ثقافة سياسية حزبية إيجابية تعزز وجود النظام الحزبي وتبنى ثقة المواطنين بالأحزاب.

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu/vol22/iss1/17 6

وفي دراسة البطاينة (2004) والموسومة بـ: "الديمقراطية وحقوق الإنسان في الأردن" (ندوة)[3]، والتي هدفت إلى بيان نشأة الديمقراطية وتطورها في الأردن، ونشأة وتطور مفهوم حقوق الإنسان في الأردن، متطرقاً للأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني ومركز حقوق الإنسان، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفى التحليلي من خلال استخدام أداة الاستبانة لجمع البيانات عن مجتمع الدراسة.

وهدفت ايضا هذه الدراسة إلى تفعيل دور الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية السياسية في الأردن من خلال دراسة واقع الحياة الحزبية ومنظمات المجتمع المدني (1989م-2005م). وتوصل الباحث في ختام دراسته هذه إلى نتيجة مفادها أن الديمقراطية في الأردن في تطور مستمر، وذلك من خلال تطور الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني. وقد أوصى الباحث بضرورة إجراء عدد من الدراسات تتعلق بتطور الديمقراطية في الأردن.

وفي دراسة العكش (2004) والموسومة بـ: "مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الأردن (1999-2005)".[4] والتي هدفت إلى توضيح العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الأردن وماهي الآلية الارتباطية التي تعكس العلاقة التفاعلية بين هذين المتغيرين، وقد استخدم الباحث المنهج التاريخي والمنهج التحليلي لمناسبتهما لأغراض الدراسة، وقد بنيت هذه الدراسة على افتراض أساسي يقول بوجود علاقة طردية بين انتشار وازدهار مؤسسات المجتمع المدني في الأردن، وبين تقديم المسيرة الديمقراطية تقدماً ملحوظاً في كافة المجالات الوطنية،بشكل جعل الأردن يستند على دعائم ديمقراطية راسخة.

وخلصت الدراسة إلى الاستنتاجات التالية: أن مؤسسات المجتمع المدني مع كل ما تحققه من نجاحات في تعزيز الوضع الديمقراطي في الأردن إلا أنها لا تزال تعاني من نوع من التشتت وعدم المركزية، الأمر الذي يترك هامشا من التدخل الحكومي بشؤون هذه المؤسسات.

اما حمارنة (2005) في دراسته والموسومة بـ: "المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الأردن"[5]، والتي هدفت إلى توضيح مظاهر التحول الديمقراطي في المجتمع المدني والآثار التي ترتبت على ذلك، وعرض التجربة الأردنية في التحول الديمقراطي المتعلق بالتنمية السياسية والإصلاح السياسي، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفى التحليلي من خلال استخدام أداة الاستبانة لجمع البيانات عن مجتمع الدراسة.

وقد توصل الباحث إلى الاستنتاجات التالية: أن الاردن استطاع أن يمسك بزمام المبادرة على صعيد علاقاته بمؤسسات المجتمع المدني، وأن يعرض توجهاته السياسية التي تتلاءم ومصلحة الدولة، وخلُص المؤلف إلى التجربة الأردنية في التحول الديمقراطي المتعلق بالتنمية السياسية والإصلاح السياسي.

ونجد ان العطين (2006) في دراسته والموسومة بـ:التعددية السياسية في ظل قوانين الانتخابات النيابية في الاردن"[(6)]، قد هدفت إلي تشخيص واقع القانون الانتخابي الأردني من خلال تحليل المزايا الإيجابية والسلبية لقانون الانتخاب والتعددية السياسية، وما مدى إسهام القانون الانتخابي في تحقيق التعددية السياسية، فالأردن أحد الدول التي توجهت نحو الديمقراطية وواصلت بنائها وتعميق مفاهيمها، لاستمرار حفاظه على تركيبته السياسية والاجتماعية والأمنية. ولا يستطيع أن يعيش بمعزل عن العالم، فهو يقع في منطقة توتر وحروب، فإمارة شرق الأردن ومنذ نشأتها تأثرت بظروف وطنية وقومية ودولية هامة ومتغيرة كان لها الأثر البالغ في تشكيل وعمل المؤسسات السياسية والدستورية ومنها المجالس النيابية، وقد اتبع الأردن منذ نشوئه النظام النيابي البرلماني الذي يعني حق المشاركة والمعارضة والتعددية السياسية، وقد التزمت الدساتير الأردنية بهذا النهج حرصاً من القيادة الأردنية على دعائم الديمقراطية. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفى التحليلي من خلال استخدام أداة الاستبانة لجمع البيانات عن مجتمع الدراسة.

وقد توصلت هذه الدراسة الى جملة من الاستنتاجات أبرزها: أن هناك أثرا لقوانين الانتخابات النيابية على التعددية السياسية، كما أن القوانين الخاصة بالانتخابات تعكس طموح الشارع الأردني والنخب السياسية ولها تأثير على مشاركة المرأة.

ومن خلال استعراض الدراسات السابقة مشاقبة (2000) ودراسة العزام (2003) ودراسة البطاينة (2004) ودراسة العكش (2004) ودراسة الحمارنة (2005) ودراسة العطين (2006) نجد أنها جميعا تتحدث عن الديمقراطية وحقوق الإنسان والأحزاب السياسية، ومؤسسات المجتمع المدني في ظل الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية الاعتيادية الطبيعية بينما هذه الدراسة تميزت في طرحها عن غيرها من الدراسات بأنها تعرضت لموضوع: "دور مجلس النواب والتوجهات الإصلاحية لجلالة الملك في ظل الربيع العربي والتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تطرأ على المجتمع"، وأن هذه الدراسة تأتي في أعقاب التطورات المتسارعة في مجال الإصلاح السياسي في الأردن بعد المشكلات والتوترات التي شهدتها العديد من الدول العربية في ظل الربيع العربي. كما وأن هذه الدراسة تاتي تكميلية للدراسات السابقة.

الإطار النظري للدراسة:

تناول الدستور الاردني الأحكام الخاصة في السلطة التشريعية في المواد من (62 – 96) التي تبين كيفية تكوين مجلس الأمة وأدوار انعقادة والمركز القانوني لأعضائه.

أما اختصاصات مجلس الأمة (الأعيان والنواب) فقد نصت المادة (62) من الدستور الأردني على أن يتالف مجلس الأمة من مجلسين: مجلس النواب،و ينتخب أعضائه على أساس الاقتراع العام المباشر. ومجلس الأعيان،ويتم تعيين أعضائه من قبل الملك. (الدستور الاردني المعدل لسنة،2016)[7]

تعد الوظيفة التشريعية الوظيفة الأساسية للمجلس والتي تتمثل في اقتراح القوانين وإقرارها، بحيث لا يصدر قانون ألا إذا أقره البرلمان، لذلك نص الدستور الأردني على أن يتولى مجلس الأمة والملك السلطة التشريعية وهو ما قررته المادة (25) من الدستور بنصها: تناط السلطة التشريعية بمجلس الأمة والملك، ويتالف مجلس الأمة من مجلسي الأعيان والنواب. (الدستور المعدل، 2016)[8]

ويعتبر البرلمان من المؤسسات الرسمية العامة في بناء الديمقراطية، وتجديد الحياة السياسية وتنميتها، فهو الممثل لإرادة الشعب، والمعبر عن مصالحه، والحارس لحقوقه وحرياته، وهو الذي يتابع الإصلاحات السياسية التي تقوم بها الحكومة، ومنظمات المجتمع المدني بناء على توجهات القيادة العليا في البلاد. (النظام الداخلي لمجلس النواب، 1996)[9].

أما عملية الإصلاح السياسي في الأردن فهي العملية التي تتظافر فيها كافة جهود المجتمع والدولة لإبراز دوره اقليميا ودوليا، فرؤية الملك عبدالله الثاني تعني أن اإاصلاح السياسي يجب أن يخلق أدوات مجتمعية وسياسية وبنزاهة ومساءلة وعدالة وسيادة القانون والمساواة والمشاركة الفاعلة لجميع شرائح المجتمع، وخلق أدوات الإصلاح السياسي الفاعلة، وهو مؤشر لتوفير الإدارة السياسية الراغبة في تحقيق الإصلاح والتنمية السياسية التي يقودها جلالة الملك. (المناعسة، 2007)[10] حيث أكد جلالته في العديد من الخطب على ذلك مرارا وتكرارا ومنها:

أولا: "ولأننا مؤمنون بحماية الدستور، الذي أقسمنا على الحفاظ عليه، فقد كان من أبرز هذه المقترحات إنشاء محكمة دستورية تبتُ في دستورية القوانين، وترسخ دور القضاء بإعتباره الفيصل الذي يحمي دستورية التشريع".

"ولا بد أيضا من الوقوف على شكل العلاقة الجديد بين الحكومات ومجلس النواب، وفق المقترحات التي تعزز التوازن بين الحكومة والمجلس عبر ربط حل مجلس النواب باستقالة الحكومة فورا. ووقف إصدار القوانين المؤقتة، إلا في حالات الحرب والكوارث الطبيعية والنفقات

المالية التي لا تحتمل التأجيل، بالإضافة إلى تولي هيئة وطنية مستقلة إدارة الانتخابات. أما سلطة النظر في الطعون النيابية، ومحاكمة الوزراء فهي محصورة بالقضاء. (من خطاب جلالة الملك عبدالله الثاني بمناسبة تقديم اللجنة الملكية المكلفة بمراجعة نصوص الدستور للتعديلات الدستورية المقترحة. 14 آب/أغسطس 2011)[11].

ثانيا: "وعندما أتحدث عن الإصلاح، فمعنى ذلك أنني أريد إصلاحا حقيقيا وسريعا، لأنه من غير هذا الإصلاح الحقيقي، ستبقى الأمور مثلما كانت في السابق، عند كثير من الذين تحملوا المسؤولية،وأضاعوا الكثير من الفرص، بين التردد والخوف من التغيير، والتراجع أمام أصحاب أجندات، لا تريد الإصلاح، لأنها تخاف على مصالحها، وهذا الذي لن أسمح به".

"كل مسؤول لديه كل الصلاحيات، التي تمكنه من اتخاذ القرار الصحيح، وضمن هذه الصلاحيات،وعندما يتخذ المسؤول أي قرار يجب أن يتحمل مسؤولية هذا القرار، أمام الناس وأمام ضميره، بكل شجاعة وأمانة، ولا يجوز أن يختبئ وراء أحد، أو أن يقول "اجاني توجيهات من فوق". يا إخوان لا يوجد شيء اسمه "توجيهات من فوق"". (من خطاب جلالة الملك عبدالله الثاني خلال لقائه رؤساء وأعضاء السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، 20/فبراير، 2011)[12].

ومن خلال التدقيق بالمعادلة السياسية القائمة يلاحظ أنها أأنتجت جملة من الأزمات والمشكلات التي يمكن ملاحظتها بوضوح، ومن أبرزها فجوة الثقة في الحكومات المتعاقبة حسب توصيف استطلاع مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية، وضعف قنوات التواصل والاتصال بين الدولة والرأي العام، ونمو ظاهرة الفساد وتجذرها، نتيجة ضعف اليات الرقابة والشفافية في المؤسسات العامة، ونمو الهويات الفرعية،وانفجار أزمة العنف الاجتماعي، وتراجع الشعور بدولة القانون والمواطنة بالإضافة إلى ضعف كفاءة القطاع العام في مواجهة التحديات والتكيف معها، لإحداث تغيرات جديدة جراء الغموض في اختيار الإدارات العامة، والتخبط في الإدارة، وغياب المعايير المؤسسية المبنيةعلى الكفاءة والعدالة.

ويبرز دور السلطة التشريعية في الإصلاح السياسي من خلال المحافظة على حريات المواطنين الأساسية واحترامها، وإعادة صياغة علاقاتهم بالدولة صاحبة الشرعية كونها المسؤولة عن أمن المجتمع، وذلك عن طريق سن التشريعات الملزمة للجميع وإتاحة الحرية والسلطة السياسية في الدولة للمشاركة كاملة في بناء الوطن انطلاقا من الخطاب السياسي المنشود في خطابات جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين الثاني، والذي يدعو الى تطوير كفاءة وفعالية النظام السياسي في البيئة الداخلية والاقليمية والدولية، ولتحقيق الاستقرار والأمن الداخلي،وهو

ما يتطلب إصلاح البنية السياسية والمؤسساتية، وتحفيز جهود المشاركة السياسية وحرية الرأي. (العكش، 2004)[13].

ومن وظائف السلطة التشريعة ايضا الرقابة السياسية، وذلك من خلال متابعة الشؤون السياسية والخارجية في الأردن، حيث أن لمجلس الأمة دورا هاما في تشكيل اتجاهات الرأي العام والاتجاهات السياسية، وإدارة أجهزة الدولة بما يحقق التوازن السياسي فيها. (مجلس النواب الاردني، 2008)[14]

ويلاحظ أنه، وبعد انقضاء فترة طويلة من الزمن، لا زالت الدول التي اصطلح على تسميتها بدول الربيع العربي تعاني الازمات السياسية في المجتمع،ولم تحقق تقدما ملحوظا في معظم المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بل تراجعت في كثير من هذه النواحي إلى مستويات من الاداء والفعالية أدنى مما كانت عليه، فلا تزال نظمها السياسية تسلطية أو عسكرية لا تعمل في معظمها على تحقيق الديمقراطية او المشاركة السياسية ولا تراعي حقوق المواطنين وحرياتيهم مما أدى الى تفاقم الأزمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المتتالية.

ومن المعلوم أن قضية الإصلاح السياسي في ظل الربيع العربي قد شغلت عددا لا باس به من المثقفين والسياسين، وانطلاقا من ذلك جاءت خطابات جلالة الملك في هذا السياق من أجل إصلاح النظام السياسي، لكي يستطيع مواكبة متطلبات هذا العصر ومتطلبات الربيع العربي المنشود، حيث أكد جلالته في خطاب العرش السامي في افتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس الامة السادس عشر(2011) "أن الإصلاح السياسي قد قطع شوطا كبيرا في انجاز التعديلات الدستورية وإخراجها إلى حيز الوجود القانوني، وهذه القوانين هي قوانين الانتخابات والهيئة المستقلة للانتخابات والمحكمة الدستورية ويضافا إليها ما تم إنجازه من قوانين الاجتماعات العامة ونقابة المعلمين والتشريعات الدستورية للعمل الاعلامي، وحرية الرأي والتعبير". (www.kingabdullah.jo)[15]

وأكد جلالة الملك أن الهدف النهائي من عملية الإصلاح السياسي هو الوصول إلى حكومات نيابية، وأن تتضح بنية الاحزاب ويكون لها وزنها السياسي الفاعل داخل البرلمان، وأكد أيضا أنه لابد من تكريس مبدأ التشاور في تشكيل الحكومات لكي تتشكل لدى المواطن قناعة بأنه يشارك من خلال البرلمان في تشكيل الحكومات ومراقبتها ومحاسبتها. (www.kingabdullah.jo)[16]

ومما سبق يلاحظ أن توجيهات جلالته كانت واضحة في رسم خريطة عمل ذات نهج جديد،وطرح النموذج الأمثل للعمل البرلماني، والتعاون بين السلطات الثلاث للنهوض بالدولة الاردنية، مما يؤشر إلى مرحلة جديدة في بناء الدولة وتمتين الجبهة الداخلية وتماسك المجتمع، وأن هذا التحول الجديد في الحالة الديموقراطية في البلاد يسهم إلى حد كبير في الاستقرار

Jerash for Research and Studies Journal ???? ??? ?????? ?????????, Vol. 22 [2021], Iss. 1, Art. 17

السياسي والبناء الاجتماعي والاقتصادي وفق معطيات جديدة بعيدة عن الرموز التقليدية، وان الدعوة الملكيى الى ثورة بيضاء بالنهوض بالاداء الحكومي ضمن خطة معلنة بأهداف محددة، يعد بمثابة الفرصة الاخيرة للحكومات لتغير نهجها في اختيار الكفاءات للمناصب العليا، والعمل ضمن خطط وبرامج واضحة تحت رقابة السلطة التشريعية والمجتمع، إضافة إلى المعارضة البرلمانية التي هي بمثابة حكومة ظل.

إن عملية التقييم والإصلاح ليست مسؤولية سلطة دون اخرى، وإنما مسؤولية جماعية لا يمكن النهوض بها دون التعاون المؤسسي الذي يرتكز إلى الدستور وإلى احترام مركزية دور جميع السلطات في بناء المستقبل المشرق، لذلك فلابد من الاستفادة من دروس الماضي وتجاوز أخطائه والاعتراف بان علاقة السلطة التنفيذية والتشريعية قد شابها الكثير من الاخطاء التي أعاقت المسيرة الإصلاحية، والحقت الضرر بمصالح شعبنا، وتلك الاخطاء يجب العمل على إزالتها ومن هذه الأخطاء عدم إعطاء السلطة التشريعية دورها المحوري الذي كفله الدستور، وتراجع دور مجلس النواب وتشويه صورته في نظر المواطنين. (القطارنة، 2006)[17]

إن رؤيتنا تهدف إلى وجود مجلس نواب قوي وقادر على أن يمارس دوره الرقابي والتشريعي في إطار عمل دستوري مؤسسي وعلى أساس شراكة حقيقة مع السلطة التنفيذية مما يعزز ثقة الناس في هذه المؤسسات.

وكما أكد جلالته انه وجه الحكومة إلى أن تعيد تعاملها مع مجلس الأمة لتصحيح علاقة السلطتين، بحيث يقوم على التعاون والتكامل دون تغول سلطةعلى اخرى، ولضمان تجنب الحكومة لأخطاء الماضي، لابد من التوافق بين السلطتين على الية عمل ملزمة، توضح الأسس التي تحكم تعامل الحكومة مع مجلس النواب وفق الدستور والقانون، حتى تصبح العلاقة بين السلطتين علاقة شراكة مبنية على المعايير التي تحقق المصلحة العامة وزيادة المشاركة الشعبية، باعتبار أن الإنسان هو ثروتنا الأولى، وهو غاية التنمية، ولذلك يجب أن تضمن الدولة تحقيق العدالة والمساواة الاقتصادية والاجتماعية، وتكافؤ الفرص، وتوسيع قاعدة الطبقة الوسطى،وحماية الطبقة الفقيرة ومحاربة البطالة.(www.kingabdullah.jo)[18]

ومن القضايا التي تحتاج الي إصلاح في مجلس الأمة:

1. حل مجلس الأمة، وما يترتب عليه من فراغ دستوري، مما يتيح الفرصة للحكومات لسن مزيد من القوانين المؤقتة في ظل غياب مجلس الأمة. اذ تعرض مجلس الأمة أكثر من مرة للحل، وشهدت الحياة السياسية الأردنية فترات انقطاع طويلة لمجلس الامة.
2. انتخاب رئيس مجلس النواب في بدء الدورة العادية لمدة سنتين، الأمر الذي ينعكس سلبا على أداء رئيس المجلس من حيث تعرضة للضغوط والابتزاز، مما يؤثر سلبا على فاعلية

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu/vol22/iss1/17 12

المجلس، التشريعية والسياسية والرقابية،ولتجنب هذه الإشكالية لا بد ن يتم انتخاب الرئيس لأربع سنوات.

3. مدة الدورة العادية للمجلس أربع أشهر في السنة، وهي فترة قصيرة، والأصل أن تكون على مدار العام-أسوة بالدول الديمقراطية- يتخللها شهر استراحة، وذلك من أجل تفعيل دور المجلس السياسي والرقابي، والحيلولة دون اللجوء إلى طلب انعقاد دورات غير عادية، وإفشال أي محاولة للحكومة لسن قوانين مؤقتة، بحجة الظروف القاهرة غير القابلة للتأجيل.
4. تسمية رئيس الحكومة من قبل الملك والذي يجب أن يكون بناءً على اقتراح من الأغلبية في مجلس الأمة والذي يسهل عملية نيله الثقة في المجلس في حال عرض بيانه الحكومي عليهم.

وقد أكد مجلس الأعيان ومجلس النواب في ردهما على خطاب العرش السامي بالتمسك بما جاء في الخطاب مرحباً بدعوة الملك للحوار الوطني الشامل، وكذلك في رد الحكومة على كتاب التكليف السامي ولضمان الأداء الناجح وبناء جسور التواصل ودمج مؤسسات المجتمع المدني في التنمية السياسية قام رئيس الحكومة بعقد لقاءات مع الكتل النيابية والأحزاب والنقابات بهدف إشراك الجميع في مشروع التنمية السياسية (www.jordan-prliament.org).[19]

ويركز مجلسا الأعيان والنواب على مفهوم التغيير الذي طرحه خطاب العرش، وضرورة أن يكون التغيير جذريا بعيدا عن التقليدية أو النظرة الجزئية بل يرتكز على استراتيجيات طويلة الأمد وقادرة على الانسجام مع طموحات أبناء الشعب في العيش الكريم وبناء دولة حديثة وديمقراطية وعصرية تمنحه الفرصة والأمل في الحضارة الإنسانية عبر الإبداع والتميز، من جهة أخرى جاء تشدد مجلس الأمة على ضرورة الالتزام بالتنمية الشاملة للتأكيد على بناء الوطن يتم في صورة صحيحة إذا ما تم الالتزام بالعدالة وتوزيع مكتسبات الوطن على جميع أبنائه والانتشار الأفقي ليشمل كل المحافظات (الطروانة، 2004)[20].

المعوقات التي تحد من فاعلية أداء مجلس الأمة الأردني في عملية التنمية السياسية

يعزى ضعف مجلس النواب الأردني وعجزه عن تحقيق أهدافه، والقيام بوظائفه المتوقعة منه- بما في ذلك تنمية الحياة السياسية- إلى العديد من المعوقات والأسباب، أهمها: (العزام، 2005: 31)[21]

1. المعوقات السياسية والقانونية

بالرغم مما ورد من صلاحيات دستورية واسعة لمجلس النواب الاردني، إلا أن السلطة التنفيذية بما تتمتع به من سلطة مادية، وسلطة تشريعية (وخاصة إصدار القوانين المؤقتة)،

Jerash for Research and Studies Journal ???? ??? ?????? ?????????, Vol. 22 [2021], Iss. 1, Art. 17

وصلاحية حل مجلس الأمة، وتأجيل الانتخابات، نجحت في إضفاء هيمنتها على مجلس الأمة، ورسخت لدى النواب الانطباع بأنها هي صاحبة القرار النهائي، وأنها وحدها قادرة على توفير الامكانيات السلطوية، والمادية، والمعنوية، وتحقيق المكاسب، والامتيازات لمن يتعاون معها منهم، ويتجاوب مع توجهاتهم ويدعم سياساتها، وساعد في تعزيز هذه الهيمنة القيود الإدارية التي تفرضها الحكومة على الانتخابات النيابية، من خلال حقها بالإشراف عليها دون الهيئة القضائية، وبما يخص إدارة الانتخابات النيابية ونزاهتها (زريقات، 2004، 44-47).[22]

ومما ساعدها على ذلك قانون الانتخابات المؤقت، ونظام الدوائر الانتخابية التي كرست الفردية، وساهمت في الحيلولة دون وصول القوى السياسية صاحبة البرامج الحزبية إلى عضوية مجلس النواب، مما جعل ولاء النائب للمؤسسات التقليدية على حساب مصلحة الوطن، وبالتالي دفعها إلى التجاوب مع توجيهات الحكومة ودعم سياساتها، وإن كان على حساب الحريات العامة وحقوق الإنسان، وذلك بهدف الحصول على مكاسب شخصية له ولأبناء دائرته الانتخابية، وأصبحت وظيفته تأخذ شكل الوساطة في المصالح بين ناخبيه والحكومة، وهو ما أثر سلبا على أداء النواب في مجال التشريع والرقابة، ليس هذا فحسب بل أنه لم يأبه بعد وصوله إلى مجلس الأمة بالشعارات التي طرحها والوعود التي قطعها على نفسه في حملته الانتخابية، وشكل هذا خطرا على عمليات المشاركة السياسية والتحول الديمقراطي، إذ ولد لدى المواطنين الشعور بالإحباط والاغتراب السياسي، وعزز قناعاتهم بعدم جدوى مجلس النواب، واستيائهم من أدائه وفقدان الثقة بأعضائه. (العدوان، 2001)[23].

2. المعوقات المؤسسية:

يواجه مجلس الأمة الأردني عدداً من المعوقات المؤسسية التي تحد من قدرته في أن يلعب دورا مهما وبارزا في عملية التحول الديقراطي والتنمية السياسية في المجتمع الأردني، وكما في المجتمعات العربية الأخرى، فقد كرست الثقافة السياسية بإرثها التقليدي العشائري التي تتمتع بقوة سياسية كبيرة من الدفع بأعداد كبيرة من أبنائها إلى قبة مجلس النواب، وذلك بفضل قانون الصوت الواحد ونظام الدوائر الانتخابية التي قامت الحكومة بإصداره، وكرست كذلك سلوك الخنوع، والخوف من الحكومة، والامتثال لأوامرها، والخوف من الانخراط في النشاطات السياسية والأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني، كما عززت النموذج الأبوي الذي كرس سلوكا اجتماعيا يجعل الفرد أسيرا لسلطة الأدوار الاجتماعية كدور الأب وشيخ العشيرة، ويجعله يتعصب لرابطة الدم والقرابة على حساب الولاء الوطني والسياسي والمؤسسي، ويدفع بالفرد أحيانا إلى تطويع القوانين والأنظمة بما يتلاءم ومنطق المنظومة الإرثية، والثقافات السياسية التقليدية، مؤديا به إلى المحاباة في تطبيق القوانين، وممارسة الواسطة، وهذا أضعف الدور السياسي للبرلمان

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu/vol22/iss1/17 14

ولمؤسسات المجتمع المدني بما فيها الأحزاب السياسية التي تعتبر ركنا أساسيا لعمل مجلس الأمة، وجعلها تساير المؤسسات الاجتماعية كالعشيرة، والتي هي ليست مغرمة بعمليات التحول الديمقراطي والتنمية السياسية، وقد أدت هذه الممارسات إلى ظاهرة الاغتراب السياسي والشعور بالعزلة لدى شرائح عدة من المواطنين الذين تشكلت لديهم القناعة بأن الأمور بالمجتمع لا تسير بدون واسطة او رابطة قرابة أو تبعية. (العزام، 2005)[24]

ومما يؤسف له أن الثقافة السياسية التقليدية يتم تعزيزها من خلال ممارسات النخبة السياسية وحكوماتها المتعاقبة، وذلك بهيمنتها على مؤسسات التنشئة المختلفة، وخصوصا وسائل الاعلام واحتكارها، حيث تملك الحكومة الاردنية مباشرة أو من خلال مؤسساتها العامة كالضمان الاجتماعي ومؤسسة الإذاعة والتلفزيون ووكالة الأنباء (بترا)، وبهذه الهيمنة توجه الحكومة الرأي العام وتسيطر على ثقافته مضعفة بذلك الاراء الأخرى المعارضة، ومغلقة الطريق أمام النقد الموضوعي لقرارتها. (الطويل، 2005)[25]

واذا ما أريد للبرلمان الاردني أن يكون فاعلا في عملية التحول الديقراطي، والتنمية السياسية، فلا بد من مواجهة هذه المحددات وتذليلها.

الاستنتاجات:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور مجلس الأمة في الإصلاح السياسي تنفيذا لخطابات العرش السامي في زمن الربيع العربي في الأردن وبيان الإصلاح السياسي الذي يعتبر هدفا للبرلمان من خلال التحول الديمقراطي في الوطن العربي والأردن بشكل خاص في ظل الربيع العربي، والتعريف بالطرق المتاحة للنظام السياسي للقيام بعملية الإصلاح السياسي، وبيان المعوقان التي تحول بين البرلمان الأردني وبين القيام في الاصلاحات السياسية.

وتأتي أهمية البرلمان في عمليات الإصلاح السياسي من خلال عدة أمور منها: تصويب أمور غير صحية تعيق التطور متعلقة بحرياته الأساسية واحترامها أو ما كان متعلقاً بتغير أنماط السلوك السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وإعادة صياغة علاقاتهم بالدولة صاحبة الشرعية كونها مسؤولة عن أمن المجتمع عن طريق سن التشريعات الملزمة للجميع، وإتاحة الحرية للجسم السياسي في الدولة لمشاركة كاملة في بناء الوطن ومأسسة هذه المشاركة، إضافة إلى ذلك فإن البرلمان يقوم بعملية تصحيح المسار الرسمي للحكومات وذلك بموجب ما خوله الدستور لهذه السلطة من صلاحيات في واحدة منها الرقابة على الحكومات ورصد الخلل التي يصدر عنها، وسحب الثقة منها عندما تتجاوز الخطوط التي رسمت لها من خلال بيانها الوزاري الذي على أساسه نالت الثقة.

Jerash for Research and Studies Journal ???? ??? ?????? ?????????, Vol. 22 [2021], Iss. 1, Art. 17

وفيما يخص التحديات التي تواجهه الحكومة، هنا لا بد من معالجة الضعف في العلاقة بين الأفراد والمؤسسات وتكريس مبادئ المساءلة والشفافية وتكافؤ الفرص واعتبار هذه المبادئ مرشدا للدولة الأردنية.

وأما الإصلاح السياسي فهو عملية تعديل وتطوير جذري في شكل الحكم والعلاقات الاجتماعية داخل الدولة في إطار النظام القائم وبالوسائل المتاحة واستنادا لمفهوم التدرج ويعرف كذلك بأن تطوير كفاءة وفعالية النظام السياسي في بيئة المحيط داخليا وإقليميا ودوليا.

ومجلس النواب هو الجهة والسلطة الأقدر على خلق المناخ الملائم للتنمية السياسية وتفعيلها وتأطير العمل السياسي في قوى تحتكم للمؤسسية والمهنية والمنهجية في عملها وأن تقوم على إحداث فعل سياسي وطني قوي، فالتنمية السياسية تتطلب وضع التشريعات الناظمة للحراك السياسي والتي تعمل على فتح إطار النخبة السياسية أمام الكفاءات عبر بوابات تكافؤ الفرص وقاعدة المساواة وضمان تجديد هذه النخبة بحيث يتسم بناؤها بالمرونة، وأن تتطور معايير الاعتماد لعضويتها بحث ترتكز على معيار الإنجاز والكفاءة.

واستنادا لذلك خلص البحث إلى الاستنتاجات التالية:

1. بذل الأردن ممثلا بالنظام السياسي مجهودا من أجل الوصول إلى تحقيق مستوى متقدم من التنمية والإصلاح السياسي وذلك من أجل مواكبة ما يحدث من تغيير في العديد من الدول العربية في ظل ثورات الربيع العربي، إضافة إلى ضغوطات خارجية من الولايات المتحدة الأمريكية ودول الإتحاد الأوروبي والدول المانحة التي تدعو أنظمة الشرق الأوسط بشكل عام إلى تطبيق الديمقراطية وأنصاف شعوبها، إضافة إلى ضغوطات الداخل نتيجة الأزمات الاقتصادية التي تعرض لها الأردن.
2. وضع الأردن نفسه على مسار التنمية السياسية والإصلاح السياسي، لكن العملية تشهد نوعاً من التباطؤ، حيث مازالت الدولة الأردنية تتدخل في العمل البرلماني من تغيير أو تبديل أو تأجيل أو إلغاء أو حل أحكام وقوانين نص عليها الدستور الأردني، وهي بحاجة إلى تغير فعلي لكي يكون هناك برلمان ديمقراطي، ومع كل الأصوات التي تطالب بتعديل قانون الانتخاب، إلا أن الدولة ما زالت مصرة على عدم تحقيق هذه الرغبة الجماهيرية والنخب السياسية خوفاً من حدوث مفاجآت من ايدولوجيات متطرفة تسيطر على السلطة.
3. مراوحة الأحزاب السياسية مكانها –بعد تغييبها عن الساحة السياسية الأردنية لثلاثة عقود- وعجزها بعد الترخيص لها بالعمل من التحرر من فلك السلطة السياسية، وممارسة دورها السياسي بشكل يسمح لها الوصول إلى مواقع صنع القرار سواء بالمشاركة السياسية أو

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu/vol22/iss1/17 16

تغيير السلطة السياسية، وذلك بالرغم من المطالبة بتعديل قانون الانتخاب والأحزاب لكي يتم إفساح المجال أمامها لتحقيق ذلك، إلا أن ذلك لم يتحقق.

4. أما ما يتعلق بالمجتمع المدني فإن الدولة تقوم بعملية التشديد والرقابة على بعض هذه المؤسسات ومحاولة تحجيم دورها السياسي ليقتصر فقط على الدور المهني بالرغم أن النقابات المهنية تنتج عن المجتمعات الديمقراطية المتقدمة التي يمتزج دورها المهني بالسياسي من أجل تلبية رغبات المجتمع المدني بشكل عام.
5. تقوم المؤسسة البرلمانية بإرساء وتهيئة الأرض القانونية والشرعية لمجموعة من الإصلاحات السياسية التي يمكن إدخالها على النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وذلك من خلال الدور الرئيسي للمؤسسة البرلمانية وهو الدور التشريعي، حيث تستطيع المؤسسة البرلمانية من خلال سن مجموعة الحزم القانونية التي يؤدي إذا ما طبقت إلى تحقيق إصلاحات سياسية مثل القوانين التي تنص على المساواة القانونية والسياسية بين جميع فئات المواطنين، بغض النظر عن اختلافاتهم وفروقاتهم العرقية أو اللغوية أو الدينية بالإضافة إلى تشريعات تفرض احترام الرأي والتعبير وحرية التجمع والتنظيم السياسي والثقافي والحزبي.
6. يمكن أن تلعب المؤسسة البرلمانية دوراً مميزاً في تفعيل دور مؤسسات المجتمع من أجل وضع التشريعات التي تكرس وتعمق استقلالية هذه المؤسسات وتطوير دورها من خلال تطوير التعاون بين المؤسسة البرلمانية ووحدة المؤسسات.
7. يشير البعض إلى أن دور مجلس الأمة هو دور مكمل لأدوار الكثير من الأطراف سواء الحكومة أو مؤسسات المجتمع المدني أو غيرها، ولكن يؤدي مجلس النواب دوره التشريعي بما يخدم التنمية السياسية فإن التشريع يجب أن ينمو في جو من المناقشات الواسعة داخل المجلس، وعلى صعيد الرأي العام والمؤسسات الرسمية دون أن تمر القوانين بسرعة من غير مناقشة جادة ووافية، وأن يكون إقرار القوانين استجابة لطموحات شرائح الشعب وليس لإرادة الأجهزة المختلفة وبما يتعارض وهذه الطموحات، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة تكريس فصل السلطات الثلاث واستقلاليتها وتكاملها في عملية التشريع.

التوصيات:

في ضوء النتائج ولكون المعادلة السياسية الراهنة لم تعد قادرة على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، والاستمرار فيها سيؤدي إلى مزيد من الأزمات والمشكلات فإن الدراسة توصي بما يلي:

Jerash for Research and Studies Journal ???? ??? ?????? ?????????, Vol. 22 [2021], Iss. 1, Art. 17

- أنّ المسار الآمن نحو إدارة ملف الإصلاح السياسي خلال المرحلة المقبلة، يتمثل في التفاهم على "خريطة طريق" كالأجندة الوطنية، تكون محصلة نقاشات واسعة تدرس الوضع الراهن، والسيناريوهات المتوقعة، وبناء المقاربة الأنسب للتعامل معها.
- العمل على تطوير وتقوية وضع مجلس النواب دستوريا فيما يتعلق بفترة الانعقاد والحل، والحصانة والرقابة على مؤسسات الدولة بلا استثناء.
- إصلاح وتطوير قانون الانتخابات ليفرز مجلسا نيابيا فاعلا، ليكون همُه العام وقضايا الوطن هي إطار عمله، بعيدا عن المصالح الشخصية أو الجهوية أو الفئوية التي تتم على حساب قضايا الوطن ومصلحة المواطن، وأن يتم التعديل على قاعدة توحيد قوة الصوت الانتخابي من جهة وتحقيق التمثيل الحقيقي والشامل للشعب الأردني، وإلغاء الصوت الواحد.
- إعادة النظر في دور وتركيبة مجلس الأعيان، والعمل على تطوير طريقة اختيار أعضائه وفق مواصافت الخبرة، والإضافة النوعية للعمل النيابي الرقابي، وكذلك تطوير التشريعات الخاصة فيما يتعلق بتوزيع الصلاحيات بينه وبين مجلس النواب، وذلك لصالح مجلس النواب المنتخب.
- تشجيع بناء أحزاب سياسية حقيقية منتمية وفاعلة ومشاركة في تحمل المسؤولية الوطنية، وتطوير قانونها في ضوء هذه الرؤية.
- السعي لتداول السلطة وفق قاعدة الأغلبية في السلطة التنفيذية والأقلية في المعارضة السياسية، وذلك بهدف ايجاد حراك سياسي واجتماعي واسع، وبناء ديناميكيات تطوير المجتمع والحياة، وهو ما يزيد من ارتباط الحكومة بالشعب وأغلبيته ومصالحة، ويجعل لها قوة جماهيرية تسندها وتدافع عن برامجها وتوجهاتها.
- تداول السلطة بين أحزاب سياسية كبيرة وفاعلة، وليس أفراد أو فئات اجتماعية، وعلى قاعدة اختيار الوزير القوي الأمين بعيدا عن المقاييس غير الموضوعية، جهوية كانت أو فئوية أو غيرها، مع الأخذ بعين الاعتبار مراعاة الواقع الخاص بالمجتمع الأردني ومحيطه العربي الحيوي.
- بناء نظام سياسي مدني يحفظ حقوق المواطنين وحرياتهم في التفكير والتعبير والتنظيم مدعوماً بإعلام حر مستقل ويمثل المجتمع فيه بطريقة ديمقراطية عادلة.
- العمل على بناء مجتمع يحترم القانون ويؤمن الشفافية ويحارب الفساد، ويؤمن بالآليات القانونية للتغيير والتمثيل وتحقيق الذات، ويخضع لنظام قضائي مستقل وصاحب سلطة نافذة.

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu/vol22/iss1/17 18

الهوامش

1- مشاقبة، أمين، "التحول الديمقراطي في الأردن (ندوة)"، 2000م.

2- العزام، عبدالمجيد، "اتجاهات الأردنيين نحو الأحزاب السياسية"، مجلة دراسات، المجلد، العدد 2، الجامعة الأردنية،عمان، الأردن،2003.

3- البطاينة، رافع، "الديمقراطية وحقوق الانسان في الأردن"، (الطبعة الأولى)، مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان، 2004.

4- العكش، محمد، "مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الأردن (1999-2005)"، رسالة ماجسير غير منشورة، جامعة ال البيت، المفرق، الاردن، 2004.

5- حمارنة، مصطفى، "المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الأردن"، مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية، القاهرة، 2005.

6- العطين، سلطان، "التعددية السياسية في ظل في ظل قوانين الانتخابات النيابية في الأردن (1989-2005)"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامغة ال البيت، المفرق، الأردن، 2006.

7- الدستور الأردني المعدل لعام 2016.

8- المصدر السابق.

9- النظام الداخلي لمجلس النواب 1996م المنشور في الجريدة الرسمية، عدد (4106)، تاريخ 1996/3/16

10- المناعسة، أيمن، "التنمية السياسية والاصلاح السياسي في المملكة الأردنية الهاشمية (1989-2005)"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، 2007.

11- خطاب جلالة الملك عبدالله الثاني بمناسبة تقديم اللجنة الملكية المكلفة بمراجعة نصوص الدستور للتعديلات المقترحة، 14 اب/اغسطس 2011.

12- خطاب جلالة الملك عبدالله الثاني خلال لقائه رؤساء وأعضاء السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، 20/فيبراير 2011.

13- العكش، محمد، "مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الأردن (1999-2005)"، رسالة ماجسير غير منشورة، جامعة ال البيت، المفرق، الاردن، 2004.

14- مجلس النواب الأردني، "تاريخ مجلس الأمة الحياة النيابية الأردنية"، موقع المجلس على شبكة الانترنت: http//www.jordan-parliament.org/date/ch3.htm. 2008.

15- www.kingabdullah.jo.

16- المصدر السابق.

17- القطارنة، محمد، "الاصلاح السياسي في الأردن تحديات الداخل وضغوط الخارج"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، 2006.

18- www.kingAbdullah.jo

19-www.jordan-parliament.org.

20- الطراونة، رأفت، "جلالة الملك عبدالله، ومسيرة التنمية السياسية"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.

21-العزام، عبدالمجيد، "التنمية السياسية في أعقاب الانفراج الديمقراطي في الأردن"، مجلة دراسات، سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد (33)، العدد 2، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 2005.

22- زريقات، فايز، "المؤسسة البرلمانية ودورها في التنمية السياسية"، منشورات الجمعية الأردنية للعلوم السياسية، عمان، 2004.

23-العدوان، مصطفى عبدالكريم، "حقوق الانسان دراسة في النظام السياسي الأردني في ضوء الانظمة السياسية المختلفة"، (ط1)، عمان، دار وائل للطباعة والنشر،2001.

24- العزام، عبدالمجيد، "التنمية السياسية في أعقاب الانفراج الديمقراطي في الأردن"، مجلة دراسات، سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد (33)، العدد 2، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 2005.

25-الطويل، فالح، "الاصلاح مرة أخرى"، جريدة الرأي الأردنية، العدد 12805، السبت بتاريخ 8 تشرين الأول 2005.

قائمة المصادر والمراجع:

ابراش، ابراهيم. (2012). **الثورات والانتفاضات الجماهيرية**، الحوار المتمدن، العدد 3691، 2012/7/4.

البطاينة، رافع. (2004). **"الديمقراطية وحقوق الإنسان في الأردن"**، (الطبعة الأولى). مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان.

حمارنة، مصطفى. (2005). **"المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الأردن"**، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة.

الدستور الأردني المعدل لعام 2016.

الروابدة، عبدالرؤوف. (1992). **"الديمقراطية بين النظرية والتطبيق"**، عمان، الأردن.

زريقات، فايز. (2004). **"المؤسسة البرلمانية ودورها في التنمية السياسية"**، منشورات الجمعية الأردنية للعلوم السياسية، عمان.

الصباغ، رنا. (2010). الأجندة المعلقة، أين يجب أن يكون ومن يقف وراء الخلل، **جريدة العرب اليوم**، لتاريخ 2010/8/1.

طبيشات، واصف. (2005). "دور الإعلام في الإصلاح السياسي"، **جريدة الرأي الأردنية**، العدد 12558، الإثنين بتاريخ 7 شباط 2005.

الطروانة، رأفت. (2004). **"جلالة الملك عبدالله، ومسيرة التنمية السياسية"**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

الطويل، فالح. (2005). "الإصلاح مرة أخرى"، **جريدة الرأي الأردنية**، العدد 12633، السبت بتاريخ 23 نيسان 2005.

الطويل، فالح. (2005). "القائمة النسبية والصوت الواحد"، **جريدة الرأي الأردنية**، العدد 12801، السبت بتاريخ 8 تشرين الأول 2005.

العدوان، مصطفى عبدالكريم. (2001). **"حقوق الإنسان دراسة في النظام السياسي الأردني في ضوء الأنظمة السياسية المختلفة"**، (ط1). عمان، دار وائل للطباعة والنشر.

العزام، عبدالمجيد. (2003). "اتجاهات الأردنيين نحو الأحزاب السياسية"، **مجلة دراسات**، المجلد، العدد 2، الجامعة الأردنية، عمان، الاردن.

العزام، عبدالمجيد. (2005). "التنمية السياسية في أعقاب الانفراج الديمقراطي في الأردن"، **مجلة دراسات، سلسلة العلوم الإنسانية والإجتماعية**، المجلد (33)، العدد 2، الجامعة الأردنية، عمان، الاردن.

العطين، سلطان. (2006). **"التعددية السياسية في ظل قوانين الانتخابات النيابية في الأردن (1989-2005)"**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

العكش، محمد. (2004). **"مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الأردن (1999-2005)"**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

Jerash for Research and Studies Journal ???? ??? ?????? ?????????, Vol. 22 [2021], Iss. 1, Art. 17

القطارنة، محمد. (2006). **"الاصلاح السياسي في الاردن تحديات الداخل وضغوط الخارج"**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاردنية.

كتاب التكليف السامي على الموقع الالكتروني الرسمي للملك عبدالله الثاني، الرابط التالي:
www.kingabdullah.jo/body.php?page_id=691&menu_id=1020&menu&id_parent=435&lang_hmkal=2

مجلس النواب الأردني، **"تاريخ مجلس الأمة الحياة النيابية الأردنية"**، موقع المجلس على شبكة الإنترنت: http//www.jordan-parliament.org/date/ch3.htm. 2008

المشاقبة، أمين. (2000). **"التحول الديمقراطي في الأردن 1989-1999م في التحول الديمقراطي في العالم العربي خلال التسعينيات"**، أعمال الندورة التي عقدت بجامعة آل البيت في الفترة بين 30/10-1/12/1999.

المناعسة، أيمن. (2007). **"التنمية السياسية والإصلاح السياسي في المملكة الأردنية الهاشمية (1989-2005)"**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.

النظام الداخلي لمجلس النواب لعام 1996، المنشور في **الجريدة الرسمية** عدد (4106) تاريخ 16/3/1996.

List of Sources and References

Abrash, Ibrahim (2012). *Mass revolutions and uprisings*, Civilized Dialogue, Issue 3691, 7/4/2012.

Aggression, Mustafa Abdul Karim (2001). *Human Rights is a study of the Jordanian political system in light of the different political systems*, (i 1). Amman, Wael House for Printing and Publishing.

Al-Akash, Muhammad (2004). "*Civil Society Institutions and Democratic Transition in Jordan (1999-2005)*", Unpublished Master Thesis, Al al-Bayt University, Mafraq, Jordan.

Al-Attine, Sultan (2006). "*Political Pluralism Under the Parliamentary Election Laws in Jordan (1989-2005)*", unpublished MA Thesis, Al al-Bayt University, Mafraq, Jordan.

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu/vol22/iss1/17 22

Al-Azzam, Abdul Majeed (2003). "Jordanians' Attitudes Toward Political Parties", *Dirasat Magazine*, Vol. No. 2, University of Jordan, Amman, Jordan.

Al-Azzam, Abdul Majeed (2005). "Political development in the wake of the democratic breakthrough in Jordan", *Dirasat Magazine, Human and Social Sciences Series*, Volume (33), Issue 2, University of Jordan, Amman, Jordan.

Al-Batayneh, Rafea (2004). "*Democracy and Human Rights in Jordan,*" (First Edition). The New Jordan Center for Studies, Amman.

Al-Manasah, Ayman (2007). "*Political Development and Political Reform in the Hashemite Kingdom of Jordan (1989-2005)*", an unpublished MA Thesis, University of Jordan, Amman.

Al-Sabbagh, Rana (2010). The pending agenda, where should it be and who is behind the defect, *Al-Arab Al-Youm Newspaper*, dated 1/8/2010.

Al-Tarawana, Raafat (2004). *His Majesty King Abdullah and the Political Development Process*, Dar Al Thaqafa for Publishing and Distribution, Amman, Jordan.

Al-Tawil, Faleh (2005). "The proportional list and the one vote", *Jordan's Al-Rai Newspaper*, No. 12801, Saturday, October 8, 2005.

Al-Tawil, Faleh (2005). Reform Again, *Jordan's Al-Rai Newspaper*, No. 12633, Saturday April 23, 2005.

Bylaws of the House of Representatives for the year 1996, published in the Official Gazette No. (4106) on 3/16/1996.

Hamarneh, Mustafa (2005). *Civil Society and Democratic Transition in Jordan*, Ibn Khaldun Center for Development Studies, Cairo.

Qatarization, Muhammad (2006). *Political Reform in Jordan, Internal Challenges and External Pressures*, Unpublished Master Thesis, University of Jordan.

Rawabdeh, Abdul Raouf (1992). *Democracy between theory and practice*, Amman, Jordan.

Shame, Amin (2000). "*Democratic Transition in Jordan 1989-1999 A.D. The Democratic Transition in the Arab World During the Nineties*", works of a seminar held at Al al-Bayt University from 10 / 30-1 / 12/1999.

Tabeshat, Wassef (2005). The Role of the Media in Political Reform, *Jordan's Al-Rai Newspaper*, No. 12558, Monday, February 7, 2005.

The amended Jordanian constitution of 2016.

The High Commissioning Book on the official website of King Abdullah II, the following link: www.kingabdullah.jo/ body.php? page_id=691& menu_id=1020&menu&id_parent=435&lang_hmkal=2

The Jordanian Parliament, "*The History of the National Assembly, the Jordanian Parliamentary Life*", the Council's website, http://www.jordan-parliament.org/date/ch3.htm. 2008

Zureikat, Fayez (2004). "*The Parliamentary Institution and its Role in Political Development*", Publications of the Jordanian Association for Political Science, Amman.